دون الولا لما سبق اى للتفاصيل منصوب بالكسرة
نص على ذلك خوفا من تحريفه وقرائته بالنون جمع اخ بان يقرا
اخوانهم والمراد ان الاناث مقصورات باخوتهن وليس المراد
ان الاخوة مقصورون على نصيب اخواتهن ليس لهم حاله غير
ذلك لان ابن الابن يحصب غير اخته لعمته وعمة ابيه وعمة جده
وبنت عمه كما ياتى فلان لا يرث الى اللام للابتداء وما
بعدها فى تاويل مصدر رمبتدا وقوله اولى خبره والتقدير فقده
ارثهن فى الولا اولى مضارب الخ اى حصل اختلاف فى سنده
اى رجاله بان رواه واحد على وجه ثم رواه على وجه اخر
بزيادة فى السند او نقص منه او حصل اختلاف فى متنه بان
وقع فيه تغيير للفظه او لمعناه فصويب ذلك لما منول
مقدم وابن الملقن فاعل موخر من فى درجته اى مطلقا
سواء كان لها شئ من الثلثين او لا
فى الوصية ذكرها عقب الفرايض المتعلقة بالموت لان الاجازة
والرد والقبول وثلث المال انما يعتبر بعد الموت وهذا يجاب
به عن الاعتراض الاتى والمعنى الشامل لها حاصله انها
تطلق على اربعة معان على العين وعلى مقابل الايصاء وتعرف
بانها اثبات التصرف بعد الموت من وصى الخ كوعى يعى
فهو بالتخفيف لان الموصى لما كان الامر تاخيره عن
المعنى الشرعى لانه توجيه التسمية وصية وصار خير
دنياه الاضافة على معنى فى فيه وفيما بعده والمراد بخير
دنياه الطاعات الواقعة فى حال الحياة والمراد بخير عقباه
الثواب الذى يحصل بعد الموت او قبول الوصية او دفعها للورثة
له فكان الانسب وصار خير عقباه بخير دنياه لان الاولى
نسبة الاتصال المتاخر بالمتقدم وبعد ذلك الذى بعد الموت
ليس

ليس واقعا فى الموصى فكيف ينسب اليه انه وصله بما قبله او
وصل ما قبله به فكان الاولى وصار خير دنياه بعضه ببعض
لان الذى وقع من الموصى هو اللفظ والصيغة وهو خير اتصل
بما قبله من الطاعات الا ان يقال لما كان الموصى يتسبب فيما بعد
الموت بلفظه المذكور نسب اليه ما ذكر لان الانسان
يوصى لما فيه حذف تقديره فتخرج ثم تتسم تركته هذا هو
الذى ينتج تقديمها والجواب ما تقدم ثم بعد ذلك يقال كل منهما
متعلق بالموت فى المرجح لتقديم الفرايض اجيب بانها التزم من
الوصية لان كثيرا ما يموت الناس ولا يوصون
كالتبرع المنجز تشبيه فى المعوف بالوصية المحروم من
حرم الوصية الخ اى من هذه الجهة بخصوصها والا فيثاب
على ما فعله من الطاعات وسنه تفسير وقوله وشهاده
اى تصديق بما جاء به عن الله ورسوله وانها خير ومشروعة
وليس المراد انه يعطى اجر الشهيد وهذا الحديث ظاهر فى المسلم
اما الكافر وان صحت وصيته فلا يتصف بكل ما فى الحديث
فى الثلث الخ قيد وقوله لغير الوارث قيد والا
كرهنا فيهما وذكر البقية اى صريحا فلا ينافى ان الصيغة
تؤخذ من قوله ويجوز الوصية لانها لا بد لها من صيغة
نفذت وصيته الخ وهذا التفصيل يجرى فى
اليسر جبن الكثيبى الذى يحل الانتفاع به لان الوصية
تحتمل الجهالة الخ فيه تعليل الشئ بنفسه فكان الاولى ان يقول
لان الله من على عبده بالتصرف فى ثلث ماله وقد لا يعرف
الشخص ماله فى اخر عمره اما لغيبة او مرض مثلا
لان الموصى له يخلف الميت كما يخلفه الوارث الخ ينتج فعليه
حذف تقديره والوارث يملك الثلثين ولو لم يتدر على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)